

استراتيجية التنمية المستدامة

في دولة الكويت 2035



إضاءات

نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية

Sustainable Development Strategy in the State of Kuwait 2035



20
25

المحاور الرئيسية

1 مقدمة

2 ماهية التنمية
المستدامة؟

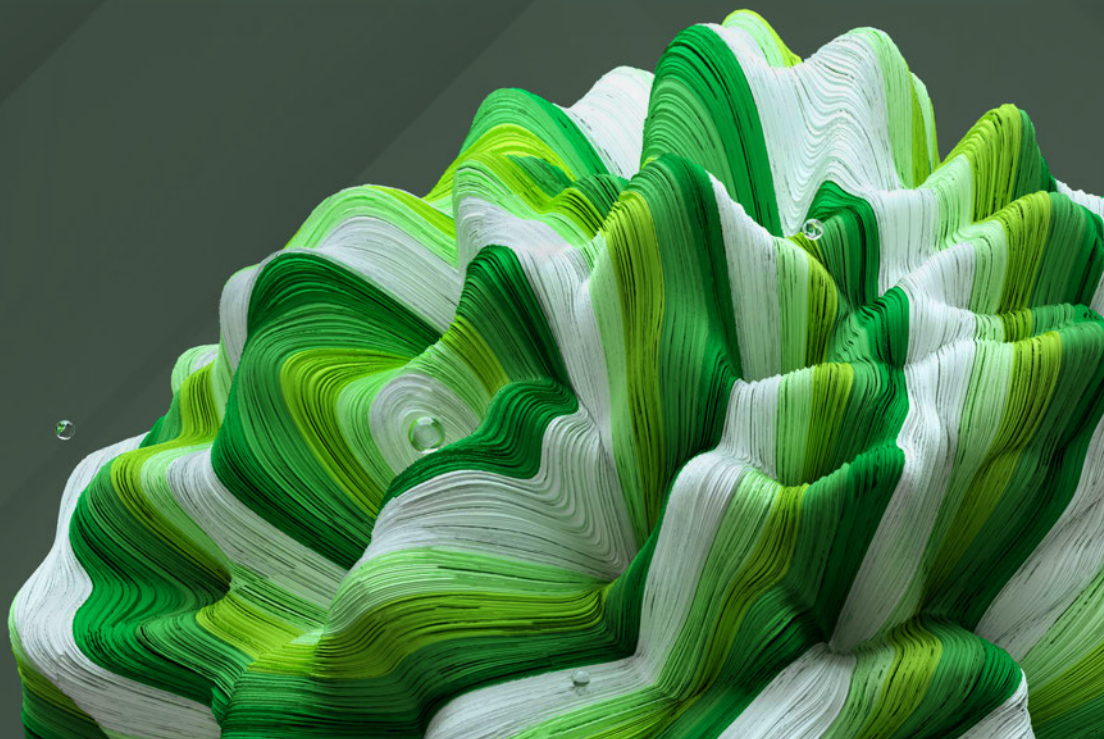
3 أبعاد التنمية
المستدامة

4 التنمية المستدامة في الوطن
العربي وجهود تحقيقها

5 أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت 2035
 وجهود تحقيقها.

6 دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة
 في دولة الكويت

7 الخاتمة



مقدمة

تُعد التنمية المستدامة مفهوماً عالمياً يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، حيث تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل:



والعدالة الاجتماعية



والحماية البيئية



النمو الاقتصادي

وقد أصبحت التنمية المستدامة إطاراً رئيسياً للسياسات والاستراتيجيات في مختلف دول العالم، لاسيما في ظل التحديات البيئية المتزايدة، مثل التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية. وتتمثل غايتها في بناء مجتمعات مزدهرة وشاملة وقادرة على الصمود، من خلال تعزيز الاستخدام الكفء للموارد، وتطوير أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، وضمان العدالة والمساواة في توزيع الخدمات والمنافع.

في هذه الإضاءة يتم التركيز على ماهية وأبعاد التنمية المستدامة، إضافة إلى جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، ثم التركيز بشكل رئيسي على أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت 2035 وجهود تحقيقها، وختاماً بيان دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت.

ماهية التنمية المستدامة؟

أشار بنك الكويت المركزي في تقريره حول التمويل المستدام إلى التعريف الذي قرره اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصادر عام 1987 الخاص بالتنمية المستدامة بأنها

"التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر".

ويتضمن هذا التعريف مجموعة من المعطيات، أبرزها أن قدرة البيئة على تلبية احتياجات البشرية الحالية والمستقبلية تبقى محدودة في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتاحة، مما يجعل التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق توازن واستقرار طويل الأمد على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل حفظ حقوق الأجيال القادمة.



أبعاد التنمية المستدامة

في عام 2015، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كدعوة عالمية لإنهاء



وتعزيز السلام
والازدهار



وحماية البيئة



الفقر

لجميع بحلول 2030. حيث تركز الأهداف الـ 17 على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الالتزام بالتركيز على الفئات الأكثر تهميشًا. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاونًا عالميًا يشمل الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد من جميع قطاعات المجتمع.

وتشمل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الآتي:

القضاء على الفقر	القضاء التام على الجوع	الصحة الجيدة والرفاه
التعليم الجيد	المساواة بين الجنسين	المياه النظيفة والنظافة الصحية
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الحد من أوجه عدم المساواة	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الإنتاج والاستهلاك المستدام
العمل المناخي	الحياة تحت المياه	الحياة في البر
السلام والعدل والمؤسسات القوية	والشركات من أجل الأهداف	

وترتكز أهداف التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد الرئيسية المترابطة التي تتكامل فيما بينها لتحقيق تلك الأهداف، وتشمل هذه الأبعاد الآتي:

• البعد الاقتصادي:

حيث يركز هذا البعد على دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال تشجيع الاستثمارات، وتعزيز الابتكار، وتطوير القطاعات الإنتاجية المستدامة، وتوفير فرص عمل كريمة، بالإضافة إلى تبني أنماط اقتصادية صديقة للبيئة كجزء من الاقتصاد الأخضر.

• البعد الاجتماعي:

ويهتم هذا البعد بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مقومات الحياة الكريمة للجميع، مثل التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والسكن اللائق، كما يشمل تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحفاظ على حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

• البعد البيئي:

حيث يهتم بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال حماية التنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك الموارد، ومكافحة التلوث، والحد من آثار التغير المناخي، بما يضمن استدامة الأنظمة البيئية.

• البعد المؤسسي:

ويهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة والخاصة، وتشجيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يسعى إلى تطوير القدرات المؤسسية في التخطيط والمتابعة والتقييم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• البعد الثقافي:

حيث يتناول الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الحضاري، وتشجيع التنوع الثقافي والتفاهم بين الشعوب، مع دعم المبادرات التي تعزز من دور الثقافة في تحقيق التنمية وتعميق الانتماء المجتمعي.

من خلال الدمج المتناغم بين هذه الأبعاد، تتشكل رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة، تسعى إلى بناء مستقبل آمن ومتوازن وأكثر استقرارًا، يعود بالنفع على الإنسان والبيئة في آن واحد.

التنمية المستدامة في الوطن العربي وجهود تحقيقها

تنوعت جهود الدول العربية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة الرئيسية:



وقد شاركت في هذه الجهود مختلف الجهات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المبادرات الفردية، بما يعكس موائمة أهداف التنمية المستدامة مع الرؤى الوطنية. وفي هذا الإطار، اعتمدت معظم الدول العربية مجموعة من السياسات والإجراءات، من أبرزها ما يلي:

إجراءات وتدابير للقضاء على الفقر والجوع في الدول العربية:

أولت الدول العربية اهتمامًا كبيرًا بمعالجة الفقر والحد من الجوع، من خلال حزمة من السياسات الاجتماعية، تمثلت في تقديم الدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، وتعزيز الرعاية الصحية المجانية عبر المرافق الحكومية، ودعم السلع الأساسية للفئات الأكثر احتياجًا. كما عملت بعض الدول على تمليك وسائل الإنتاج للفقراء، وتوفير التمويل الأصغر والمتناهي الصغر، وتنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الريفية، إلى جانب دعم التعليم المجاني ومكافحة الأمية بما يسهم في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

إجراءات وسياسات لرفع الإنتاجية من خلال سياسة التنويع الاقتصادي

سعت العديد من الدول العربية إلى تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط، من خلال تبني سياسات تنويع اقتصادي تركز على تطوير قطاعات بديلة مثل الصناعة والزراعة والسياحة. فقد أطلقت أحد دول الخليج برنامج "تنفيذ" لتعزيز التنويع من خلال خارطة طريق تشمل تسريع تنفيذ المشاريع، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية. وبدورها ركزت أحد دول المغرب العربي على إعادة هيكلة منظومة الإنتاج الوطني وتنويع الصادرات، في حين اتجهت الإمارات إلى بناء اقتصاد معرفي من خلال تطوير القطاعات الحيوية مثل التعليم والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إجراءات لتقوية وتعزيز مبادرات الأعمال الحرة، والقدرة على الابتكار والإبداع

تبنت الدول العربية سياسات تهدف إلى تنمية الطاقات البشرية وتعزيز ثقافة الابتكار، حيث أطلقت دول الخليج العربي استراتيجية وطنية للابتكار تستند إلى دعم البنية التحتية، وإنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتوجيه رأس المال البشري إلى قطاعات الابتكار. وقد أسست بعض الدول هيئة عامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلق فرص عمل، وتمكين المواطنين، لا سيما النساء، من خلال سياسات وتشريعات داعمة.

إصلاحات الحوكمة والمؤسسات

يشير تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، في العدد الخامس (أبريل 2025) الصادر عن منظمة الأُسكوا التابعة للأمم المتحدة إلى ضرورة تبني حزمة إصلاحات تتعلق بحوكمة القطاع العام والمؤسسات، لتعزيز الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث ركز التقرير على أهمية الحاجة لقياس الأداء وربط المخرجات بالنتائج وليس فقط بالمدخلات، وضرورة تبني الحوكمة الواعية بالمخاطر، من خلال إدماج تحليل المخاطر في صنع السياسات للتعامل مع الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغير المناخي. كما ركز التقرير على دور التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي من أجل تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين، حيث تفترض نتائج التقرير أن الدول العربية لا تستغل الإمكانيات والتطورات الرقمية بشكل كافٍ حتى الآن. وقد أوصى التقرير بشكل رئيسي إلى الآتي:

(أ) تبني نهج حوكمة يركز على الإنسان ويعزز العدالة والمساءلة.

(ب) الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية.

(ج) تعزيز الشمول والتمثيل للفئات المهمشة (نساء، شباب، أقليات).

(د) دمج التكنولوجيا في الحوكمة والخدمات العامة.

(هـ) تعزيز التكامل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

(و) إصلاح السياسات المالية والضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية.

(ي) مكافحة الفساد وتفعيل الرقابة المجتمعية.

تُجسد هذه السياسات توجهًا عامًا نحو التنمية المستدامة الشاملة، حيث تلاقت الجهود الحكومية والمجتمعية في رسم سياسات تكاملية تستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المنطقة العربية.

أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت 2035 وجهود تحقيقها

قبل اعتماد دولة الكويت لأجندة التنمية المستدامة 2030، كانت قد وضعت الكويت رؤية بعيدة المدى لعام 2035 تقوم على خمسة أهداف استراتيجية تُنفذ عبر خمس خطط تنموية، وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير التعليم وتدريب الشباب، إلى جانب تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع التركيز على أهمية البحث العلمي في دعم النمو الاقتصادي والسلام والازدهار.

وقد اتركت رؤية الكويت 2035 على سبع ركائز أساسية تُشكل الأعمدة الرئيسية لاستراتيجيتها، مستلهمة من الأركان الخمسة للتنمية المستدامة: كوكب الأرض، السكان، الازدهار، السلام، والشراكات. وتشمل هذه الركائز:

01

إدارة حكومية فعالة معنية بإصلاح النظام الإداري والبيروقراطي لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في القطاع العام.

02

اقتصاد متنوع ومستدام يسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط، من خلال تنمية قطاعات اقتصادية متنوعة وخلق فرص للنمو والازدهار.

03

بنية تحتية متطورة، تهدف إلى تطوير وتحديث المرافق الأساسية لرفع جودة الحياة وتلبية احتياجات السكان.

04

بيئة معيشية مستدامة تعمل على توفير سكن مناسب وموارد معيشية تحترم المعايير البيئية، وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة.

05

رأس مال بشري مبدع يركز على تطوير التعليم وتأهيل الشباب ليكونوا عناصر فعالة ومؤهلة في سوق العمل.

06

رعاية صحية عالية الجودة تسعى إلى تحسين الخدمات الصحية، وتوسيع قدرات النظام الصحي الوطني بطريقة فعالة بتكاليف منخفضة.

07

مكانة دولية متميزة تهدف إلى تعزيز حضور الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال مساهماتها الدبلوماسية والتجارية والثقافية والإنسانية.

وقد أشار التقرير الوطني الطوعي الأول للتنمية المستدامة في دولة الكويت إلى وجود نسب متفاوتة من التقدم في تحقيق أهداف الأجندة الأممية، حيث تم التركيز على عدد من الأهداف ذات الأولوية، أبرزها ما يلي:

- في مجال التعليم الجيد (الهدف 4): بلغ معدل الإنجاز 74.7% بناءً على ثلاثة مؤشرات متاحة.
- في مجال العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8): وصل الإنجاز إلى 77.6% بالاستناد أيضًا إلى ثلاثة مؤشرات.
- في مجال الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10): أحرزت الكويت تقدمًا ملحوظًا من خلال تعزيز الشمولية وضمان حقوق مختلف الفئات، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والعمال المهاجرين، مع التركيز على مكافحة الاتجار بالبشر وتحقيق المساواة.
- في مجال العمل المناخي (الهدف 13): بلغ معدل الإنجاز 43.8% مع احتساب أربعة مؤشرات متاحة.
- في مجال السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16): حققت دولة الكويت معدل إنجاز بلغ 73.9% من خلال سبعة مؤشرات.
- في مجال عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17): بلغ الإنجاز نحو 52.9%.
- في مجال الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف 9): بلغت نسبة الإنجاز 45.7%.
- في مجال المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11): بلغت نسبة الإنجاز 44.6%.
- في مجال الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف 12): بلغ الإنجاز 28.9%.
- وفي مجال الحياة تحت الماء (الهدف 14): فبلغت نسبة التقدم فيها 37.4%.
- في مجال الحفاظ على الحياة في البر (الهدف 15): بلغت نسبة الإنجاز فيها 55%.
- أما بقية الأهداف فقد سجلت نسب إنجاز متباينة، إذ تحقق القضاء على الفقر (الهدف 1) بالكامل بنسبة 100%، وتقدمت الكويت في القضاء على الجوع (الهدف 2) بنسبة 65.2%، وبلغت نسبة الإنجاز في الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) 84.8%، كما وصلت نسبة الإنجاز في المساواة بين الجنسين (الهدف 5) إلى 55.8%، وفي المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف 6) إلى 50%، بينما أحرزت الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7) نسبة مرتفعة بلغت 86.6%.

رغم العديد من الإنجازات المسجلة في تلك المرحلة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 في دولة الكويت، والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوازن الميزانية العامة، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، واستحواذ قطاع النفط على الاقتصاد.

دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت

• في إطار تعزيز الاستدامة ودور القطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة بدولة الكويت، أصدر بنك الكويت المركزي مجموعة من التوجيهات التي تهدف إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة في العمل المصرفي، وتشمل هذه التوجيهات دمج أبعاد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن سياسات وإستراتيجيات البنوك المحلية، بما يكفل أخذ مخاطر التغير المناخي في الاعتبار ضمن تقييم كفاية رأس المال وإدارة المخاطر المؤسسية، كما تركّز على تطوير أدوات تمويلية تدعم التمويل الأخضر والمشاريع المستدامة، وتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، إضافة إلى تشجيع الاستخدام الكفؤ للموارد والحد من الأثر البيئي، وبذلك تعكس هذه التوجيهات التزاماً مؤسسياً بمعايير الحوكمة والشفافية، وتدعم تكامل القطاع المصرفي مع مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأما على صعيد الممارسات العملية الصادرة من البنوك المحلية الكويتية، فقد انعكست توجهات البنك المركزي الكويتي في صورة اسهامات البنوك في تبني تمويل المشاريع المستدامة ذات الأثر البيئي والمجتمعي، وتبرز تلك الإسهامات من خلال النقاط التالية:

الاستراتيجية والاستدامة والحوكمة

أظهرت العديد من البنوك الكويتية قيادة واضحة من خلال إصدار تقارير ضمن الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مما يعكس الالتزام بأعلى معايير الشفافية والحوكمة. وقامت العديد من البنوك الكويتية بإدماج الاستدامة في الخطط الاستراتيجية، من خلال تضمين خطط شاملة تشمل الاقتصاد، البيئة، المجتمع، والحوكمة، وقد شكلت بعض البنوك الكويتية لجان حوكمة واستدامة على مستوى مجلس الإدارة، مع اعتماد إطار GRI والتقارير المتكاملة. كما ركزت جميع البنوك الكويتية بشكل رئيسي على التحول الرقمي والتوسع في خدمات إدارة الثروات وغيرها من الخدمات المصرفية، وأطلق أحد البنوك الكويتية ضمن رؤية خمسية مبادرة ("Game-Changer") تهدف إلى التوسع الإقليمي وتعزيز الابتكار والاستدامة في العمليات.

التمويل الأخضر والبيئة

• قامت أحد البنوك الكويتية بدعم استثمارات مستدامة بقيمة **4.97** مليار دولار

• وأصدر أول سندات خضراء بقيمة **500** مليون دولار

• كما خفّض انبعاثاته بنسبة **28.3%** منذ 2021

• من خلال الاعتماد على ألواح شمسية في **18** فرعاً

وقام بتوسيع المنتجات الخضراء لتشمل القروض الصديقة للبيئة. واستثمرت أحد البنوك الكويتية الأخرى بقيمة **364** مليون دولار في صكوك خضراء، وابتكار بطاقات ائتمانية صديقة للبيئة بنسبة **51%** مواد معاد تدويرها، كما حصل نفس البنك على شهادة LEED الذهبية لأحد فروعها، ويُعد أول بنك كويتي يصدر تقريراً للبصمة الكربونية.

التمكين المجتمعي والتوظيف

• نجحت أحد البنوك الكويتية في ارتفاع معدل التوظيف بنسبة **78%**

• ووصلت نسبة النساء في القوى العاملة بالبنك إلى **43.2%**

و **27.4%** في المناصب القيادية

• كما قدّم البنك تمويلًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة **25.04** مليون دينار كويتي

واستثمر في التعليم المالي عبر برنامج "Bankee".

وقام أحد البنوك الأخرى بتوظيف عدد **244** شخصًا من ذوي الإعاقة، وبلغت نسبة مشاركة المرأة **24.5%**، وتم تخصيص **39%** من التمويل للأفراد لصالح النساء، مع التزام عالٍ بتوظيف الشباب. كما تم دعم الموردين المحليين بنسبة **92.3%** من إجمالي مشتريات البنك. وحصل أحد البنوك الكويتية على جائزة التميز في التوظيف بنسبة **82%**، كما ركز البنك على تطوير بيئة العمل والاستماع للموظفين، مما عزز من ولائهم المهني. كما أطلقت جميع البنوك فعاليات ترفيهية ومجتمعية لتعزيز التفاعل المجتمعي، بالإضافة إلى الدخول في شراكات محلية لدعم ريادة الأعمال والقطاعات الناشئة.

التحول الرقمي والابتكار وتعزيز الشمول المالي

• قام أحد البنوك الكويتية بتطوير أكثر من **90** ميزة رقمية جديدة عبر تطبيقه البنكي

وتم إطلاق بنك "وياي" كمنصة رقمية موجهة لجيل الشباب، بالإضافة إلى إطلاق استراتيجية مشتريات مستدامة.

• وقد أنشأ أحد البنوك الكويتية الأخرى عدد **10** فروع ذكية تعمل على مدار الساعة

بحيث تتيح التواصل المباشر بالصوت والصورة مع موظفي الخدمة الهاتفية.

• وقد وصل البنك إلى تحقيق **79.5%** في مؤشر تجربة العملاء

مما يعكس التطور الرقمي الملحوظ. في المقابل حصلت بعض البنوك الكويتية على جوائز عالمية في الخدمات المصرفية الرقمية، منها جائزة "جلوبال فاينانس"، بالإضافة إلى التركيز على شراكات تكنولوجية تدعم رقمنة القطاع المالي وقطاع الأعمال الصغيرة مثل "إنيل" و"أسيكو".

الخاتمة

تُعد التنمية المستدامة مسارًا حتميًا لتحقيق التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي وضرورة الحفاظ على البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية. فهي ليست خيارًا بل التزامًا جماعيًا نحو بناء مستقبل آمن وأكثر استقراراً للأجيال الحالية والقادمة، حيث يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تضافر الجهود على المستويات كافة: الحكومية، والمؤسسية، والمجتمعية والأفراد، من خلال تبني سياسات ممارسات تساهم في نشر الوعي بثقافة الاستدامة. كما يعتمد نجاح مساعي التنمية المستدامة بالقدرة على إدراك الترابط بين الإنسان والبيئة والاقتصاد، ومواجهة التحديات والعقبات التي تنتج من خلال هذا الترابط، ومن ثم العمل على تذليل تلك التحديات وتحويلها إلى إجراءات عملية ومشاريع ملموسة تحقق أثراً طويلاً الأمد.

وتخلص هذه الإضاءة إلى التوصيات العامة التالية:

- ضرورة الاستهلاك الرشيد لجميع منتجات الطاقة، من خلال مبادرات فردية للأندية والجمعيات والفرق التطوعية للمساهمة مع مجهودات الدولة في تخفيف الاستهلاك غير الضروري للطاقة.
- توجه المستثمرين نحو الاستثمار المسؤول والمستدام، ودعم الشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والحلول الذكية لدعم الابتكار والإبداع، وللمساهمة في توفير فرص عمل للشباب بعيداً عن الوظائف الحكومية.
- تبني أسلوب حياة مستدام من حيث تقليل استهلاك الكهرباء وترشيد استهلاك الماء وتجنب الهدر الغذائي، والاعتماد على وسائل نقل صديقة للبيئة مثل المشي والدراجة والنقل العام بقدر الإمكان.
- نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة، من خلال الفرق التطوعية والجمعيات الأهلية.

المراجع

- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة في العمل، 2025. <https://bit.ly/3HnnTzO>
- الشبكة العربية للتميز والاستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، 2025. <https://bit.ly/3HaWW2j>
- بنك الكويت المركزي، التنمية المستدامة والتمويل المستدام، 2022. <https://bit.ly/3Fs7RUN>
- صندوق النقد العربي، التنمية المستدامة في الدول العربية، 2018. <https://bit.ly/4jg34Uk>
- دولة الكويت: الاستعراض الطوعي الوطني لأهداف التنمية المستدامة، 2019. <https://bit.ly/4joKfhP>
- الأمم المتحدة، الاسكوا، تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، العدد الخامس، 2025. <https://bit.ly/457K2u8>
- National Bank of Kuwait. (2025, June18). NBK issues 2024 Sustainability Report. NBK Media Relations. Retrieved from <https://www.nbk.com/kuwait/news-and-insights/media-relations/news.html?news=nbk-issues-2024-sustainability-report>
- Kuwait Finance House. (2025, July21). KFH releases its fifth sustainability report. Retrieved from <https://www.kfh.com/en/home/Personal/news/2025/KFH-Releases-its-Fifth-Sustainability-Report.html>
- Kuwait Times. (2024, October 19). Boubyan Bank's net profits grow to KD 73.5 million until Sept end 2024. Kuwait Times. <https://kuwaittimes.com/article/20228/business/boubyan-banks-net-profits-grow-to-kd-735-million-until-sept-end-2024/>



KUWAIT INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب 1080 الصفاة - 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait | Tel.: +965 22901100 | Fax: +965 22466430

 Kibs_Kuwait |  KIBSKuwait |  KIBS | www.kibs.edu.kw | cs@kibs.edu.kw